الباب الأول

مقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم و لله جنود السماوات و الأرض وكان الله عزيزا حكيما و الصلاة والسلام على سيدنا و نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم هو الذي قد أدى الأمانة و نصح الأمة و بلغ الرسالة و جاهد في سبيل الله حق جهاده و على آله و أصحابه و من تبعه إلى يوم القيامة، أما بعد.

أولاً : خلفية البحث

كثر حدوث الطلاق بين الزوجين في بلدنا إندونيسيا وقد أدى ذلك إلى وقوع النزاع بينهما في تقسيم الأموال المحصولة من اكتسابهما معا أو ما يسمونه بالأموال المشتركة (harta gono gini) ، و قررت الحكومة الإندونيسية القانون المدني رقم : 1 سنة 1974 فهي :

المادة 35:

(1) الأموال المكتسبة أثناء الزواج تصبح الأموال المشتركة.

(2) الأموال التي أحضرها كل من الزوج أو الزوجة و الممتلكات التي اكتسبها كهدية أو كميراث تبقى تحت تصرف كل منهما ما لم يتفقا على غير ذلك.

المادة 36:

(1) فيما يتعلق بالأموال المشتركة، يتصرفها الزوج أو الزوجة على موافقة الطرفين.

(2) وفيما يتعلق بالأموال لكل منهما، الزوج والزوجة لديها الحق الكامل في اتخاذ إجراءات قانونية على ممتلكاته.

المادة 37:

"إذا انتهت العلاقة الزوجية بسبب الطلاق فإن الأموال المشتركة تنظم طبقاً لأحكامها. والمقصود بأحكامها منصوص عليه في شرح الفصل (37) بأنه "حكم الدين، حكم العرف، والأحكام الأخرى"

و لكن القضية لم تنتهي، لأن القانون لا يحدد تحديدا واضحا في نصيب كلا الزوجين. ثم قررت الحكومة الإندونيسية بعد ذلك مجموعة الأحكام الإسلامية khi ، رقم : 97 : ونصه "استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج" لإنهاء الخصومة بينهما، وقد تم تطبيقها لدى المحاكمات إلى هذا اليوم.

غير أن الذي يحدث هو شعور معظم المجتمع أن هذه القسمة المناصفة لا يؤتيهم الاطمئنان و يبقي من السؤال هل هذا القرار من العدل في قسمتة ؟

لذلك أحببت أن أبحث هذا الموضوع وقدمته للإدارة فقبله.

ثانيا : مشكلات البحث

وهذا البحث يحاول حل إشكالات تالية :

1. هل كانت في هذه القضية خلاف القوانينين في وجود الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج موجودة ؟
2. توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج عند مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 في إندونيسيا، هل هذا من العدل ؟
3. ما مدى موافقة و مخالفة هذا مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 بالفقه الإسلامي

ثالثا : أهداف البحث وفوائده :

أما أهداف البحث فهي يتكون في النقاط التالية:

1. بيان خلاف القوانينين في وجود الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج
2. البحث عن قيمة العدل في تقسيم الأموال المشتركة عند القانون الإندونيسي

3. معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97

و الفقه الإسلامي

وأما فوائد البحث فكما يلي:

ولا غبار أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة وضرورية عظيمة, وتتلخص أهميته في نقطين تاليتين:

1. فوائده العلمية النظرية هي إظهار مراعات المصلحة الحقيقة في توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الإسلام .
2. من ناحية تطبيقية: نستطيع أن نطبق نتيجة هذا البحث بعد القيام بالمطالعة والنقد بذلك القانون حتى تكون تلك النتيجة مخرجا لحل المشكلات التي تترتب بعد التقرير ذلك القرار.

رابعا : الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري وسؤال أهل الخبرة، لم يجد الباحث دراسة سابقة خاصة التي يتوجه إليها هذا الموضوع إلا الكتب الإندونيسية أو البحوث تتعلق بهذا. و قد تناولت الكتب والبحوث التي كتبها الباحثون ، لعل هذه المؤلفات ذات صلة بهذا الموضوع فكما يلي:

1. بحاري ، أديب ، تقسيم الأموال المشتركة ، ط 1 ، جوقجاكرتا : فوستاكا يودستيا ، 2012م

كان المؤلف وضح خلال صفحاته مفهوم بالأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق التي وقعت في إندونيسيا ، وكيفية توزيعها و القوانين التي تكلمت عنها مستدلا بالحديث النبوي – صلى الله عليه وسلم.

و يختلف بحثي عن بحثه هو أن الباحث يأتي بمفهوم و كيفية توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق عامة، أما في بحثي هذا – بحدود علمي القليل- أتكلم من جهة الفقه الإسلامي تفصيليا.

2. حقوق الزوجة المالية دراسة تحليلية بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري وبين قانون الكد والسعاية المغربي و قانون في إندونيسي، وهذا البحث كتبها قريشي البدري للحصول على درجة الماجستير في الفقه و أصوله بجامعة سوراكرتا المحمدية ، يتكون هذا البحث من المقدمة و بابين مع الخاتمة.

ونتيجة البحث هي أن للمرأة الحق المالي الثابت بالطلاق و الفسخ و موت الزوج ، و يرى أن الأموال المشتركة – gono gini موجودة مقارنة بين القانون المغربي و القانون الإندونيسي ، ولكن لا يأتي تفصيليا خاصة في الباب الثاني و أنا أرى أن هذا البحث ممتازا و مفيدا إن شاء الله.

و أما الجديد في بحثي هذا الذي ليس في هذا البحث نقد القانون الإندونيسي فهو عبارة عن نقد القانون الإندونيسي مع الاستنتاج نتيجة من خلال الجمع بين الأدلة واستنباط الأحكام في دراسة نقدية مع بيان موافقة و مخالفة هذا القانون بالفقه الإسلامي.

خامسا : الإطار الفكري

حث الإسلام أن يقام العدل في كل جانب الحياة الإنسانية، خاصة في أمور الزوجية مما يتعلق بتوزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج،،،علما بأن المناصفة في توزيعها يؤدي إلى نقص حقوقهما المالية الأصلية ، هل يجوز هذا ؟ و عندي أن المناصفة على الإطلاق غير صحيح، و إن كانت النتيجة النصف فهو من الشورى و عن تراض فيما بينهم.

سادسا : منهجية البحث

هذا البحث هو البحث النوعي المكتبي، حيث نهج المنهج الاستقرائ و دراسة نقدية حيث اتبع لأجل ذلك الخطوات التالية:

1. جمع المعلومات عن الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

2. الاستفسار عن كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 في إندونيسيا

3. قام الباحث ببحث على المسائل الفقهية في الأموال المشتركة بين الزو مباحث الفقهية في الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

4. الالتزام والرجوع إلى معاجم اللغة في بيان الكلمات الغامضة والمفردات الغريبة

5. . قام الباحث بحضور الآيات القرآنية الكريمة مع سورة ورقم الآية.

6. وأما الأحاديث خرجها الباحث من مظانها , فإن كانت في الصحيحين (البخاري ومسلم) اكتفى بهما لتلقي العلماء لهما. وإن وردت في غيرهما قام ببيان درجتها من حيث الصحة والضعف, اعتمد الباحث في ذلك إلى أهل الفن والتخصص

7. الرجوع والإفادة من المفسرين في بيان الآيات القرآنية التي ذات الصلة بالموضوع

8. ترجمة للأعلام حسب ما تقتضيه الحاجة لذلك، وسأجعل لذلك في الهوامش من خلال الصفحة

9. الترجيح من آراء الفقهاء وإبداء رأي الكاتب لكل المبحث مع حدود العلم القليل

10. ذكر الباحث اسم المصادر واسم مؤلفه ثم الجزء والصفحة, وذلك عند توثيقه لأول مرة ثم ذكر دار النشر ورقم الطبعة. فإن تكرر توثيقه مرة أخرى اكتفى بالإشارة إلى اسم الشهرة للمؤلف واسم الكتاب مختصرا مع الجزء والصفحة.

11. في خاتمة ذكر الباحث نتائج الرسالة, توصيات البحث، والمراجع و المصادر و السيرة الذاتية.

12. في الفهارس وضع الباحث فهرس المصادر والمراجع و فهرس الآيات و الآحاديث.

سادسا : خطة البحث

يتكون البحث كما يلي :

الباب الأول : المقدمة

الباب الثاني : مفهوم الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق

الباب الثالث : هذا الباب يتكون عن ثلاثة فصولٍ ولكل منها مباحثها الخاصة.

الفصل الأول : أنواع الأموال بينهما ، و حقوق الزوجة المالية بعد الطلاق.

الفصل الثاني : من قضايا الأموال المشتركة بين الزوجين

الفصل الثالث : منشأ الخلاف في الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق و وقت توزيع الأموال المشتركة و كيفية توزيعها، و المسائل التي تتعلق بها

الباب الرابع : الخاتمة و أهم النتائج والتوصيات